

الاقتصادات الخليجية في ميزان الدولار والأزمة المالية العالمية

أ.د محمد قويدري

أ. السعيد بوشول*

جامعة الأغواط

جامعة الوادي

ملخص:

تجدد السؤال حول جدوى ربط العملات الخليجية بالدولار وفي هذا الاطار تعددت الدراسات والمناقشات النظرية والقياسية حول عملة الربط الملائمة لاقتصاديات دول الخليج، خاصة مع اقتراب دخول الاتحاد النقدي الخليجي حيز التطبيق ومع استمرارية الانخفاض المتواصل لسعر الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، بعد الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها الدول الخليجية خاصة في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008، حيث، ولقد توصلت النتائج بين ضرورة الربط بالدولار و الربط بسلّة عملات.

مقدمة

في اطار تطبيق للمادة 22 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الخاصة بتنسيق السياسات النقدية الاتحاد النقدي الخليجي، تطلب إعادة النظر في سياسة الصرف التي ستربط بها اقتصاديات مجلس التعاون العملة الخليجية الموحدة، ولتحقيق ذلك قامت دول المجلس بتثبيت سعر صرف عملتها بالدولار الامريكى ابتداء من 1 جانفي 2003، حيث شكلت تقلبات الحادة للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الاخرى والتي تسارعت وتيرتها خلال عام 2008، وسياسة الطوارئ النقدية التي انتهجها الاحتياطي الفدرالي الامريكى لمواجهة الركود والأزمة المالية الامريكية لمواجهة الركود والأزمة المالية الامريكية.

في ضوء ما سبق، تتلخص مشكلة البحث ضمن السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن للاقتصادات الخليجية الاستمرار الربط بالدولار في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية؟

ولإجابة على إشكالية البحث سوف نتطرق إلى النقاط التالية:

1- موقع الدولار في الاقتصاد العالمي؛

*Email : said_bouchoul@yahoo.fr

2- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات الخليجية؛

3- ربط الاقتصادات الخليجية بالدولار بين التأييد والرفض.

1- موقع الدولار في الاقتصاد العالمي.

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما اتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي وذلك من خلال التأخير على المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة الدولية.

1-1 تسوية المدفوعات في ظل نظام قاعدة الذهب: لعب نظام قاعدة الذهب دور فعال وبارز في تحقيق التنسيق النقدي بين الدول، باعتبار أن الذهب وسيط عالمي في المبادلات فهو يتمتع بصفة العمومية والقبول التام بين الاقتصادات المختلفة، فصي اطار هذا النظام كانت عملات الدول تتساوى بالذهب نتيجة استخدامه كنقد في تسوية المدفوعات الدولية، كما أسهم الذهب في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للنقود وعلى تحقيق التوازن والاستقرار النقدي بين نمو النشاط الاقتصادي الداخلي والمبادلات الخارجية بالإضافة إلى تثبيته لأسعار الصرف بين عملات الدول.

وقد انهار النظام النقدي على قاعدة الذهب ل أسباب عديدة من أهمها: جمود نظام الذهب، وعدم تقييم بعض العملات تقييما صحيحا، كذلك النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية، بالإضافة إلى التسابق بين الدول في فرض تعريفات جمركية عالية، واتجاه بعض البنوك المركزية إلى اكتناز الذهب، وعليه كان لابد من البدء لإيجاد قواعد أساسية لنظام نقدي جديد يجنب مساوئ النظام السابق، ويحفظ في الوقت نفسه بميزاته.

1-1-2 - تسوية المدفوعات في ظل النظام النقدي " بريتون وودز" : لقد حدد مؤتمر بريتون وودز

الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، بالمواصفات الأساسية التالية:

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب؛
- تحديد أسعار صرف عملات الدول الاعضاء على اساس الذهب أو الدولار ؛
- السماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود 11 %؛

¹ -لقمان معروز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والاورو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد: 09، جامعة ورقلة، 2011، ص: 75.

- تعديل أسعار صرف عملات الدول الاعضاء التي تعاني من عجز هيكلية في ميزان مدفوعاتها بنسبة 10 %.

2-1 الدولار في السوق العالمي للنقد الاجنبي؛

نشر بنك التسويات الدولية² تقريره الذي يصدره كل ثلاث سنوات عن تقديرات حجم المعاملات اليومية في السوق العالمية للنقد الاجنبي، والذي يستند إلى مسح تشترك فيه البنوك المركزية والمؤسسات النقدية الرئيسية في العالم، ويشمل حجم التعاملات اليومية في سوق النقد الاجنبي العالمي جميعا لاستخدامات وجميع العملات في هذا السوق، وقد اشترك في المسح الذي يجريه بنك التسويات الدولية لغرض إعداد تقرير هذا العام 53 بنكا مركزيا ومؤسسة نقدية، وتمثل أهم البنوك والمؤسسات النقدية في العالم.

أما عن الأهمية النسبية للعملات الدولية المستخدمة في تسوية هذه المعاملات، فإن التقرير يشير إلى أن الدولار مازال عملة العالم الأساسية، بل إن أهميته النسبية في سوق النقد الاجنبي العالمي تزايدت على الرغم من كل ما يحدث، فوفقا للتقرير فإن متوسط قيمة العمليات التي تمت بالدولار الأمريكي مع العملات الأخرى بلغ 4.652 تريليون دولار أي بنسبة 87 في المائة من المعاملات اليومية في النقد الاجنبي، مقارنة بنسبة 85 في المائة من المعاملات المالية الدولية في عام 2010³.

3-1 أثر تذبذب الدولار على الاقتصاد العالمي؛

1-3-1 الآثار الكلية⁴ يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي إلى تحسين تنافسية الاقتصادات الأجنبية خاصة منهم الشركاء الاقتصاديين للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال افتعاش صادرات هذه الدول نحو الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول وبالتالي فإن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، سيؤدي على تصدير النمو الاقتصادي من الولايات المتحدة نحو بقية العالم.

إلا أن هذا الاثر الايجابي، سيقابله اثر سلبي يتمثل في ارتفاع تكلفة الواردات خاصة منها المواد الاولية والتي غالب أحيان تقوم بالدولار الأمريكي، كما ان الارتفاع يخفض من حجم

²- ويعد بنك التسويات الدولية أحد المؤسسات الدولية التي تهدف إلى دعم التعاون النقدي والمالي بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في دول العالم، كما يقدم بعض الخدمات المالية الرسمية للبنوك المركزية للدول الأعضاء، ولذلك يطلق عليه أحيانا بنك البنوك المركزية.

³- محمد إبراهيم السقا، السوق العالمي للنقد الاجنبي، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، 07- سبتمبر - 2010.

⁴- فاطمة الزهراء حجازي، النظام النقدي الدولي، المنافية - اورو - دولار، الاردن، دار اليازور، الطبعة الاولى، 2013، ص: 254.

المعاملات المضوترة بالدولار، وبالتالي حجم المبادلات التجارية الدولية، مما تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي.

1-3-2 الآثار القطاعية: تختلف الآثار الناجمة عن تذبذب سعر صرف الدولار على مستوى القطاعات باختلاف هذه الأخيرة بحيث نميز في هذا الصدد بين أثر الاستبدال وأثر الدخل، فعندما يؤدي التذبذب في سعر صرف الدولار الأمريكي إلى كسب قطاع اجنبي لخصته من السوق الدولية على حساب قطاعات منطقة الدولار، نقول في هذه الحالة بأن هناك اثر استبدال أو تحويل، أما عن أثر الدخل فيقصد به، النتائج التي تترتب على أثر الاستبدال، كارتفاع معدلات الانتاجية.

1-3-3 الآثار المالية: تتمثل في ظهور ضغوط التضخم خارج الولايات المتحدة الامريكية، بحيث ينتج عن الارتفاع في سعر صرف الدولار بنسبة 10 %، كذلك يؤدي التذبذب في سعر صرف الدولار إلى التأثير على حركة رؤوس الاموال بين الولايات المتحدة وبقية العالم، فنتيجة الارتفاع تتجه رؤوس الاموال الاوربية واليابانية نحو الولايات المتحدة في شكل استثمارات في محافظ الاوراق المالية، مما يؤدي إلى تمويل النمو الاقتصادي الأمريكي عن طريق هذه الاموال. كما يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي على ارتفاع خدمة الديون المحكرة بالدولار مما يزيد من تضامم مشكلته المديونية.

إن انهيار وضع الدولار قد يكون له أسباب داخلية متمثلة في الأزمات الاقتصادية أو أسباب خارجية متمثلة في السياسة النقدية و السياسة الاقتصادية عموما في بعض القوى الاقتصادية والسياسية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية مثل روسيا و الصين و أوروبا الموحدة و اليابان أساسا إضافة إلى قوى أخرى ترفض الدخول تحت مظلة الإنجلو- أمريكي ل أسباب أيديولوجية أو سياسية أو لتعرض مصالحها القومية مع المصالح الأمريكية مثل كوريا الشم آلية و فنزويلا. ولأن تلك الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية تدرك هشاشة الدولار فقد لوحث في عدة مرات بإمكانية اتخاذها قرار استبدال معاملاتهما من الدولار كعميار إلى اليورو و عملات أخرى.⁵

أما سلبيات هذا الهبوط عديدة أهمها ما يلي:⁶

5- سامي يوسف، أزمة الدولار وهيمنة الأمريكية، العولمة وتطورات العالم المعاصر، العدد 2466، 15-11-2008، تاريخ الاطلاع: 15 جانفي 2013.

⁶ - عدنان فرحان الجوراني، هبوط الدولار الأمريكي .. أسباب ونتائج، الحوار التمدن- العدد: 3922، 25-11-2012، تاريخ الاطلاع:

15 جانفي 2013.

- تأكل احتياطات الرسمية بالدولارات أي أن هبوط سعر الصرف الدولار بنسبة معينة يعني خسارة مالية بنفس النسبة؛
- ارتفاع أسعار السلع المستوردة من أوروبا، و يحدث ذلك في البلدان التي تعتمد أزمتهما النقدية لتثبيت مقابل العملة الأمريكية كدول المجلس أيضاً؛
- انخفاض قيمة الأسهم و السندات المحررة بعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار وتزداد الخسائر عندما تكون أسعار الفائدة في هذه العملات متساوية لأسعار الفائدة على الدولار؛
- هبوط القوة الشرائية لحصيلة الصادرات مقومة بالدولار وبالتالي أسعار النفط في المرتبة الأولى؛
- خسائر الشركات الغير الأمريكية؛
- انخفاض النمو ويحدث في جميع البلدان التي ترفع عملتها مقابل الدولار.

2- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات الخليجية.

1-2 القطاع النفطي والأزمة المالية العالمية.

إن اعتماد الدول الخليجية بشكل شبه كامل على تصدير النفط والغاز يضعها في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد الاقتصاد المضطرب على استغلال الموارد الطبيعية⁷، وهو ما يوضحه الجدول 01 والشكل رقم 01.

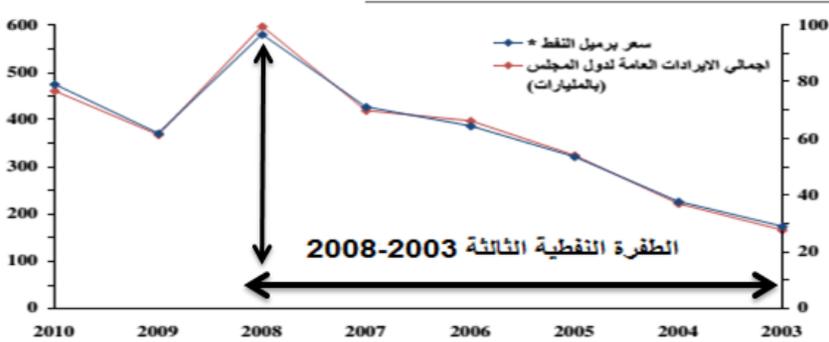
الجدول (01)، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الخليجي.

المتغير	الاتجاه	التأثير
الطلب على النفط	-	الضغط على الاسعار بالانخفاض
سعر النفط	-	الضغط على قيمة الصادرات و إيرادات دول المجلس
الإيرادات	-	الضغط على الميزانيات السنوية وتآكل قيمة الارصدة المتراكمة

المصدر: أحمد بن محمد آل الشيخ، الآثار الاقتصادية المتوقعة للأزمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ورقة بحثية مقدمة إلى اللقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، الرياض، 26-27 ماي 2009، ص: 10.

⁷-سلسلة حصر التنمية، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد: 109، جانفي

الشكل رقم 01: التغير في سعر برميل النفط واجمالي الإيرادات العامة



المصدر: عمر هشام الشهابي، الخليج 2013 الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، قطر، ص: 102.

2-2 الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية

خلال الطفرة النفطية الثالثة (2003-2008)، كثر الحديث عن حجم الاحتياطات المالية التي استطاعت هذه البلدان مراكمتها، وعن ظاهرة الصناديق السيادية، وما إذا كانت تستطيع إيجاد منافذ استثمارية آمنة في الصناعات الناشئة. حيث صاحبها اهتمام عالمي بما أصبح يعرف بنشاط الصناديق السيادية، فيما يخص التعريف لا يوجد اتفاق عالمي على ما يمكن ان يعتبر صندوق سياديا، لذلك اختلفت تقديرات اصول تلك الصناديق مجتمعة سواء أنيا أو مستقبلا، على سبيل المثال يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق أو تربييات استثمار عامة ذات اغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها مهمتها الاحتفاظ ب وإدارة الاصول، لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الاجنبي أو عائدات عمليات التخصيص أو الفوائض المالية العامة أو صادرات السلع، وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشمل على استثمارات في اصول مالية أجنبية، يقدر صندوق النقد الدولي اصول تلك الصناديق بين 2.1 و 3

ترليون دولار. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صناديق الثروة السيادية بأنها وسائط استثمار مملوكة للحكومة، يتم تمويلها من موجودات الصرف الاجنبي.⁸

تشير تقديرات الصادرة مؤخرا عن معهد الصناديق السيادية إلى ان حجم العالمي للصناديق السيادية بلغ 3.652 ترليون دولار تمثل استثمارات 36 دولة، وعلى راسها الصين التي بلغ حجم الكلي للصناديق السيادية حوالي 817.9 مليار دولار، تليها الامارات التي تقدر مجموع موجودات صناديقها السيادية بـ 738.5 مليار دولار، وتلقت البيانات الواردة في التقديرات الى ان حجم الصناديق السيادية لول العربية النفطية، أي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى كل من ليبيا والجزائر يبلغ حوالي 1.574 ترليون دولار، أي ما نسبته 43.1% من اجمالي راس مال صناديق الثروة السيادية العالمية، وان حجم الصناديق السيادية الخليجية وحدها يساوي 1.462 ترليون دولار وهو ما يشكل حوالي 40% من الحجم الكلي للصناديق العالمية.⁹

وقد تدنى الاهتمام بالصناديق السيادية ونشاطها في الدول المستقبلية لاستثمارات تلك الصناديق بعد استفحال الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على استثمارات تلك الصناديق وظهور تقديرات اكثر دقة وواقعية عن حجم تلك الصناديق مما كان قد ظهر خلال المرحلة ارتفاع اسعار النفط، ويظهر الجدول رقم 13 خسائر بلدان مجلس التعاون خلال عام 2008 جراء التدهور في قيم الاصول في الأسواق الرئيسية بحوالي 350 مليار دولار، بمعدل 28%.

الجدول رقم 02 بتقديرات خسائر الصناديق السيادية الخليجية نهاية عام 2008

معدل الخسائر %	الخسائر مليار دولار	
40	183	صندوق أبو ظبي للاستثمار
36	94	هيئة الاستثمار الكويتية
41	27	هيئة الاستثمار القطرية
12	46	اصول مدارة من ساما
28	350	اجمالي دول مجلس التعاون

⁸ -مجاد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى التنمية المتنامة، البحرين، 2009 حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، نوفمبر 2009، ص: 252.

⁹ - علي حسين باكير، الصناديق السيادية الخليجية دورة الصعود والهبوط وآفاق المستقبل، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة آراء حول الخليج، مجلة شهرية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 65، فيفري 2010، ص: 25.

المصدر: علي حسين باكير، الصناديق السيادية الخليجية دورة الصعود والهبوط وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص : 26.

3- ربط الاقتصادات الخليجية بالدولار بين التأييد والرفض

تعددت الدراسات والمناقشات النظرية والقياسية حول عملة الربط الملائمة لاقتصاديات دول الخليج، خاصة مع اقتراب موعد دخول الاتحاد النقدي الخليجي حيز التطبيق، ولقد صنفنا نتائج بعض الدراسات على ثلاث تيارات أو اتجاهات هي:¹⁰

الاتجاه الاول: إن صعوبة فك الارتباط تستدعي ضرورة استمرار ارتباط العملات الخليجية بالدولار، فالعملية تحتاج إلى دراسة معمقة، لكي لا تتعرض دول المنطقة لأثار سلبية ناتجة عن تكاليف فك الارتباط، بالإضافة إلى أن ارتباط دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار يعبر عن وزن الدولار بالنسبة لإيراداتها الناجمة عن بيع النفط المسعر بالدولار، كما أن معظم استثماراتها في الخارج مقيمة بالدولار؛

الاتجاه الثاني: يمثل التيار المؤيد لفك الارتباط؛

أما **الاتجاه الثالث:** فهو تيار وسط بين الاتجاهين ويدعو على إيجاد بدائل أخرى، وعدم الانجرار وراء البنك المركزي الأمريكي في أسعار الفائدة، والنظر في إعادة تقييم أسعار العملات الخليجية مقابل الدولار لتلافي التداعيات المتعلقة بالدولار نفسه.

وعلى أساس يمكننا استعراض نتائج بعض هذه الدراسات:

الدراسة الاولى: أوضح كل من ارباس إقبال وسيرس (Erbas Iqbal & Syers, 2001) إذا كان من شأن ربط كل عملة من عملات مجلس التعاون الخليجي على حدا بوحدة السحب الخاصة عوضاً عن الربط بالدولار أن يحسن الاستقرار الخارجي، وكانت النتيجة أنه بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فإن الاستقرار الخارجي لن يتحسن بالضرورة نتيجة الربط بوحدة السحب الخاصة. وتوصلا إلى أن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة لمعظم مكونات التجارة الخارجية (الواردات والصادرات النفطية وغير النفطية والميزان التجاري)، تفوق مكاسب الاستقرار الناجمة عن الاستمرار في الربط بالدولار مكاسب الاستقرار الناجمة عن التحول إلى الربط

¹⁰- زايري بلقاسم، العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار ، المجلة الاقتصادية السعودية، السعودية، العدد 33، 2009، ص:

بوحداث السحب الخاصة ونتيجة لذلك، ليس هناك ما يدعو إلى التحول إلى الربط إلى وحدات السحب الخاصة.¹¹

الدراسة الثانية: وفي دراسة قام بها كل من فاييو غسكشاقيلاني و نصر السعيد وفهد عبد العزيز محمد علي بمركز دبي المالي العالمي كاجابة عن التساؤل المطروح: أي عملة ربط يجب أن تختار دول مجلس التعاون الخليجي؟ وفي هذا المجال، يقدم اليسينا وتريرو 2003 منهجية لدولة تسعى إلى اعتماد عملة اجنبية، ويتناول المؤلفون في بحثهم ثلاث معايير مهمة لتقييم منافع عملة الربط:

1. التوسع في التجارة الدولية الذي قد تينج عن منطقة عملة؛
 2. تأثير اختيار عملة الربط على مستوى الحركة التزامنية للأسعار والانتاج؛
 3. خفض التضخم الناجم عن الارتباط بعملة تتمتع بمعدل تضخم منخفض.
- ويقترح اليسينا وبارو 2002 واليسينا وبارو وتريرو 2003 ثلاثة معايير لتحديد عملة الربط
الفضلى:

أ - معيار التجارة ب - معيار السعر ج - معيار الناتج.

ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها، وهي وفقاً للمعايير الثلاثة الت آليّة ويخلص الجدول رقم (03) النتائج التي تم التوصل إليها:¹²

1. فإذا كانت التجارة هي المعيار الوحيد، سيتم اختيار اليورو كعملة ارتكاز أفضل لدول الخليج، والخيار بين اليورو والين ليس واضحاً لسلطنة عمان والإمارات نظراً لأهمية التجارة مع اليابان؛

¹¹-جورج ت.عابد، ود. أرياس، ود. بمرز غويرامي، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف، نظم وسياسات اسعار الصرف، وقائع الندوة المنعقدة 16-17 ديسمبر 2002، الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، ص:80.

¹²-فايو اسكشاقيلاني وآخرون، نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، بعنوان : التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، خلال الفترة 26-28 ماي 2009، الرياض، ص 27.

2. سيتم اعتماد اليورو والين كعمليتي ربط السعودية والإمارات، بالإضافة إلى البحرين في حال كان الارتباط المتلازم للنتائج هو المعيار المعتمد، بينما تميل عمان إلى اختيار اليورو، أما قطر والكويت فتبدوان أقرب إلى الارتباط بالدولار الأمريكي؛
3. إذا كان المعيار على أساس تضخم الأسعار؛ فقد يكون الدولار هو الخيار المفضل لدول الخليج.

الجدول رقم (03) عملة الربط المثلى للدول الخليجية وفقاً للمعايير الثلاثة

الدولة	التجارة	السعر	النتائج
البحرين	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	اليابان
الكويت	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
عمان	اليابان	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي
قطر	اليابان	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
السعودية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	اليابان
الإمارات	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان

المصدر: فايبو اسكشافياني وآخرون، نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، بعنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي؛ الواقع والمأمول، خلال الفترة 26-28 ماي 2009، الرياض، ص 27.

ويتضح من هذه النتائج أن الحل الأمثل لدول مجلس التعاون الخليجي لا يكمن في ربطها بعملة واحدة، بل إلى سلة عملات تضم الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني.

الخاتمة:

تربط معظم دول مجلس التعاون الخليجي، عملاتها الوطنية بعملة دولية رئيسية واحدة، الدولار الأمريكي، وكذلك، حيث أن هذا الربط المباشر يضمن لدول المجلس الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة، وعمل على تبسيط المعاملات التجارية والمالية والمحاسبية في القطاعات العامة والخاصة، خاصة في ظل أسعار النفط ومشتقاته المسماة بالدولار الأمريكي، على رغم التقلبات الكبيرة والمستمرة في هذه الاسعار، مما أدى إلى تقليل مخاطر سعر الصرف، وإلى استقرار التذبذبات في الثروة المالية المقومة بالدولار إلى حد كبير، ولأن النفط يشكل الجزء الأكبر من صادرات دول المجلس، ولضآلت صادراتها غير النفطية، فقد ظل الاستقرار

الخارجي وموثوقية الوضع النقدي هما المبرران الأهم مقارنة بالقدرة التنافسية لاستمرار الربط بعملية واحدة هي الدولار، غير أن الحفاظ على هذه القدرة وضمان الاستقرار الخارجي قد يبرران الربط بسلطة من العملات وذلك عوضاً عن الربط بعملية واحدة كالـدولار، هذا في حين يرى آخرون استناد إلى ظروف التبادل والتجارة السائدة حالياً، فإن الاستقرار الخارجي لاتحاد عملة مجلس التعاون قد يستفيد بالقدر نفسه في إطار الربط السائد بالدولار وبالتالي لن يتفوق الربط بسلطة تتكون من اليورو والدولار، في ما يتعلق بتنسيق الاستقرار الخارجي، على الربط بالدولار، إلا أن هذا الاستنتاج لا يراعي التنوع في الأصول المالية الخارجية لبلدان المجلس ولا الدخل الناجم عن ذلك، فزيادة أهمية تلك الاعتبارات بمرور الزمن. سيكون ضروريا وضعها في الحسبان من حيث معيار الاستقرار الخارجي، وعلى قدر أكثر أهمية من ذلك فإن معيار هذا الاستقرار يجب أن يأخذ في الحسبان، ليس فقط تحسين القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية، وإنما كذلك حجم وتنوع الأصول المالية الخارجية المتراكمة مع الوقت نتيجة لتنامي حجم الصادرات النفطية وتزايد أسعارها وإيراداتها.

المراجع:

- 1- لقمان معروز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والارو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد: 09، جامعة ورقلة، 2011.
- 2- محمد إبراهيم السقا، السوق العالمي للنقد الأجنبي، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، 07- سبتمبر - 2010.
- 3- فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي، المنافسة - أورو - دولار، الأردن، دار اليازوري، الطبعة الاولى، 2013.
- 4- سامي يوسف، أزمة الدولار والهيمنة الأمريكية، العولمة وتطورات العالم المعاصر، العدد 2466، 15- 2008-11، تاريخ الاطلاع: 15 جانفي 2013.
- 5- عدنان فرحان الجوراني، هبوط الدولار الأمريكي .. أسباب ونتائج، الحوار المتمدن-العدد: 3922، 25- 2012-11، تاريخ الاطلاع: 15 جانفي 2013.
- 6- أحمد بن محمد آل الشيخ، الآثار الاقتصادية المتوقعة لازمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة بحثية مقدمة إلى اللقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، الرياض، 26-27 ماي 2009.
- 7- عمر هشام الشهابي، الخليج 2013 الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، قطر.
- 8- سلسلة جسر التنمية، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد: 109، جانفي 2012.
- 9- ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى التنمية المناهضة، البحرين، 2009 حول الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، نوفمبر 2009.

- 10- علي حسين باكير، الصناديق السيادية الخليجية دورة الصعود والهبوط وآفاق المستقبل، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة آراء حول الخليج، مجلة شهرية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 65، فيفري 2010.
- 11- زايري بلقاسم، العملة الخليجية الموحدة وفك الارتباط عن الدولار، المجلة الاقتصادية السعودية، السعودية، العدد 33، 2009.
- 12- جورج ت.عابد، ود. أرياس، ود. بهروز غويرامي، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف، نظم وسياسات اسعار الصرف، وقائع الندوة المنعقدة 16-17 ديسمبر 2002، الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.
- 13- هايبو اسكشافياني وآخرون، نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، بعنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، الرياض، خلال الفترة 26-28 ماي 2009.